ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

القضايا في المنطق الاداتي
(جون ديوي انموذجاً)

م.د. محمد عبد المهدي سلمان الحلو
مدرسة المتفوقين في النجف، المديرية العامة لتربية النجف الاشرف، وزارة التربية، العراق
البريد الالكتروني: Mmhznjmm@gmail.com

الملخص
تعد القضايا من الاسس المهمة في المنطق ، و ان بحثها يبين ما يريده الفيلسوف في الانتقالة من الحد و الوصول الى الحكم ، و هذا ما بحثه ديوي كما بحثه الفلاسفة من قبل ، لكن اختلفت رؤيته في تقسمها و تركيبها و دورها في الوصول الى النتيجة ، و قد سعى البحث لبيانه ، مع بيان الفرق بين المنطق القديم الارسطي و منطقه ، واختلاف المنهج العلمي المتبع بينهما، و الذي يفي بمتطلبات الحياة الحاضرة ، كما استبدل بمفهومي الانتفاع و عدمه مفهومي الصدق و الكذب الشائعة في النظريات المنطقية السابقة .

الكلمات المفتاحية: الصدق، الموقف اللامتعين، الموقف المعين، البديهيات، الاستدلال، البرجماتية.

Propositions in Pragmaticim Logic
(John Dewey as an example)

Lect. Dr. Mohammed Abdul-Mehdy Selman Al-Hiloo
School of Excellence in Najaf, General Directorate of Education in Najaf, Ministry of Education, Iraq
Email: Mmhznjmm@gmail.com

ABSTRACT
Issues are among the important foundations of logic, and their research shows what the philosopher wants in the transition from limitation to reaching judgment. The research sought to explain it, with an explanation of the difference between the ancient Aristotelian logic and his logic, and the difference in the scientific method followed between them, which meets the requirements of the present life, and replaced the concepts of benefit and lack of truth and falsehood common in previous logical theories.

Keywords: honesty, ambiguous position, specific position, axioms, inference, pragmatism.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

1. المقدمة:

لم يكن المنطق الارسطي يوم ولد ، كما هو في الاعصار التي تلته ، و ان القداسة التي تأطر بها فترة طويلة من الزمن ، لم تبق بعينها ، حين اشار فرنسيس بيكون بضرورة ولادة منطق جديد في القرن السابع عشر الميلادي ، يلبي حاجات العصر العلمية ، و مع ان كانط حاول ارجاع القداسة للمنطق و اثباتها ، الا انه بقيّ متأرجحا بسبب شيوع و اتساع رقعة المنطقيات الحديثة ، و المحاولات الجديدة في البحث عن (المنطق) الذي لا يخضع لمغالطات اللغة ، وكانت (الصورنة) التي عرف بها ، مجالا للنقد لمن رأى ان المنطق الارسطي منطقا للفئات ـ الانواع ، عاجزا عن مسايرة الحاضر ، و بقيت القداسة الماضية ، محتفظة بماضيها ، و تولدت عن نكرانها و نقدها منطقيات جديدة ، متعددة ، ثلاثية القيم او رياضية او منحرفة او منطقا للمجموعات ، او انها عرفت بأسماء الاشخاص ، كمنطق جوزيا رويس ، او المنطق الظاهري لـ هوسرل ، او منطق الديالكتيك لـ هيجل و هكذا ، و كان منها : (المنطق نظرية بحث) الذي كتبه جون ديوي .

و بما ان مباحث المنطق تتوزع عادة بين : منطق الحد ، و منطق القضايا ، و منطق الحكم ، سلط البحث الضوء على مفهوم القضايا عنده ، مميزا لها عن القضايا في المنطق الارسطي او الرياضي ، فهي و ان اتفقت في اللفظ ؛ لكنها اختلفت في المضمون ، و توزع البحث بين مقدمة و فصلين : تناول الاول مفهوم القضية و مكانتها في المنطق القديم ، و تناول الثاني مفهومها و انواعها في (المنطق ، نظرية البحث) و عن اقسامها و كيفية بناءها .

المبحث الاول : القضايا

من المعروف ان المنطق بأقسامه الثلاث المتقدمة ، يمثل منطق القضايا ، الصلة بين نوعيه (منطق الحد ، و منطق الحكم)، بمعنى ان الانتقالة من الحد الى الحكم لا تتم الا بالقضايا ، و بتعبير ادق هو الانتقالة من التصور الى التصديق ، او من التصور الى الحكم ، و القضية هي ما بها يتم التعبير عن الحكم ، و هي تتكون من موضوع وهو بذاته حد ، و محمول و هو بذاته حدا ايضا ، و القضية تجمع بنحو معين بينهما ، فينتج منها حكما يتصف اما بالصدق او بالكذب.

اعتمد افلاطون على الجدل و المحاورة ، وهو لا يوصل الى اليقين ، و منهج المحاورة ، يقـــوم على تقسيم الشيء الواحد اما الى نفسه ، او الى نقيضه ، و بالمثال الذي ساقه بلانشي فأن S اما ان تكون B او تكون Non B– ، و هذا التقســـــــيم كما يرى ارسطو ، لم يقدم لنا نتيجة معتمدة ، او بتعبيره ضرورية ، بغض النظر عن موافقة او عدم موافقـــة المحاور على ذلك ، و لذلك اعتمد ارسطو (مبدأ الحالة الوسطية) التي تكون بين القضـــــايا في بناءه القياسي ، و التي شجع على الوصول الى نتيجة ' بتعبير آخر ان الحد الاوسط حدا (حقا).

و اذا كان الخطاب عند افلاطون يتكون بحده الادنى من الاسم و الفعل ، و مهمة الفعل هو تأمين الوصل بين (الحدين)، نجد ان ارسطو يؤكد ان الاسم او الفعل بمفرده لا يكون مقدمة (قضية) ، و ان العبارات و ان كانت مركبة لكنها لا تتكون من معنى ، كالقول بان الانسان حيوان ، هذا من جانب ومن جانب آخر ، ان مهمة الفعل هي التأكد بأثبات او نفي ارتباط الموضوع بالمحمول ، فمهمة الفعل اما تقديم المحمول للموضوع : الانسان يركض ، او تأمين و صول اليه [1] ، و من هنا جاءت المقدمة ، و التي قدم لها ارسطو تحليلا في كتاب العبارة ، اذ جعل من تركيب المقدمة الواحدة مكونة من اسم و من كلمة (فعل)، معرفا الاسم بانه ما يدل على التواطؤ ، و انه مجرد من الزمن ، و هو اما مفرد ، الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه ، و اما مركب ، يدل جزؤه على جزء معناه [2] ، و الكلمة (الفعل) فهو ايضا ما يدل ، لكن دلالته مقرونة بالزمان ، و لا يدل جزؤه على جزء معناه كالاسم [3].

و اذا كانت غاية ارسطو من البناء القضوي بين الحدين ، اما من اسم و اسم ، او من اسم و فعل ، هو الحصول على صدق او كذب (التركيب) الذي عبر عنه بـ (القول الجازم) ، لكنه لم يبحث آيا من الاقوال في هذه المقالة (الكتاب) ، و انما قصد ان يبحث عن القول الجازم فقط ، و الذي اشترط فيه ان يكون قولا (قضية مركبة من موضوع و محمول)، و ان يكون دالا ، و انه اذا اضيف الشيء اما ان يكون بالإيجاب او بالسلب ، ثم يحكم بانه

---

[1] . المصدر نفسه ، ص 42-43.
[2] . ينظر: : ارسطو ، المنطق ، كتاب العبارة ، ص 1107-1.
[3] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 110.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

اما صادق او كاذب ، و بقيد الصدق و الكذب ابعد بعض (الاقاويل) التي لا يمكن ان توصف بهما مثل الدعاء و غيره الذي يستخدم في صناعة الخطابة و الشعر[1].

و يقسم ارسطو القضايا (الاقوال) من نواح ثلاثة : الكيف و الكم و الجهة [2] ، و قد اشترط في هذا التركيب القضوي مراعاة مبادئ الفكر الاساسية ، و التي عدها مبادئ نظرية ، يتوقف على صحة تطبيقها ، الوصول الى احكام يقينية ثابته ، و هي مبدأ الهوية ، و عدم التناقض ، و الثالث المرفوع [3] ، و الحكم لا يتم الا بالنسبة بين هذه القضايا ، أي نسبة المحمول الى الموضوع ، فالقضية اذن جملة خبرية ، تثبت لما اخبر به بما اخبر عنه ، ثم يأتي الحكم عليها صدقا او كذبا ، على ان القضية تتألف من اجزاء ثلاثة ، موضوع : و هو الحد الاصغر في القضية (النتيجة) ، و المحمول : هو الحد الاكبر الموجود في القضية (النتيجة) ، و الذي نحكم به على الحد الاصغر ، و يكون بينهما (الرابطة) ، التي تثبت النسبة ، فاذا كانت هذه النسبة توافق الواقع الخارجي ، كانت القضية صادقة ، و ان لم توافق الواقع الخارجي كانت القضية كاذبة[4]، و نقد كوبلستون (الصورنة) او الصورية ، التي نعت بها المنطق الارسطي من قبل الكثير من نقاده ، بمعنى انه يعنى فقط بالفكر البشري بعيدا عن الواقع – العالم، فما قسمه ارسطو من اشكال البرهان ، فإن هذه الاشكال ، انما تعتمد في صدقها او عدمه بطريقة صورية عند تطبيقها على الواقع الخارجي ، و ان النتيجة التي يتوصل اليها البرهان ، انما تعبر فقط عن الواقع ، والمنطق على حد تعبير كوبلستون : اذا كان يعني عند ارسطو بانه تحليل صور الفكر ، فهو تحليل للفكر الذي يتصل و يفكر في الواقع [5] ، فالقضية اذن هي اتحاد للتصورات [6].

البناء القضوي :

بعد ان عرفنا القضية ، مفهوما و معنى ، لابد من بيان انواعها و كيفية تركيبها في المنطق الارسطي – التقليدي ، فالقضية على عدة انواع ، تبعا لمقسمها ، فمرة تقسم على اعتبار الموضوع و الموضوع اما ان يكون جزئيا او كليا :

1. القضية الشخصية : فان كان الموضوع جزئيا، سميت بـ (القضية الشخصية)[7] مثل : الجواهري شاعر العرب الاكبر ، فالموضوع المنطقي في مثل هذه القضايا يكون شخصا ، ثم تحمل عليه الصفة ، التي تصفه ، وتعد القضية الشخصية اول القضايا ، و تكون في النوع اول الجمل ، ثم يأتي بعدها القضايا المتعددة [8]، و عبر عنا الفارابي : بانها ما يكون موضوعها و محمولها واحد في المعنى ، لكنه جعلها من اقسام القضية الحملية [9] و سيظهر ان بعضا من المناطقة لا يعدونها من القضايا الحملية[10] ، و ذلك لاختلاف النظرة الى الموضوع ، و عند تطبيق مثالنا المتقدم وفقا لتعريف الفارابي ، نجده ينطبق بالدلالة التطابقية عليه ، فهي تتكون من موضوع و محمول ، و يكون اسما و معنى واحدا ، فاذا قلنا الجواهري ، يتبادر للذهن في الوهلة الاولى بانه شاعر العرب ، و اذا قلنا شاعر العرب يتبادر للذهن انه الجواهري .

2. القضية الطبيعية : اما اذا كان الموضوع كليا ، فهنا الحكم اما ان يكون على الكلي بما هو كلي ، بغض النظر عن افراده ، أي ان نحكم على الكليات (الجنس ، النوع ، الفصل ، الخاصة ، العرض العام) بغض النظر عن افراده الموجودة في الواقع ، و هذا ما يطلق عليه الكلي الطبيعي ، كقولهم : الحيوان جنس ، الانسان ضاحك

---

[1] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 113-114.
[2] . ينظر : ماكوفلسكي ، تاريخ علم المنطق ، ص111.
[3] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 111.
[4] . ينظر : احمد ، عزمي طه السيد ، المدخل الى علم المنطق ، عالم الكتب الحديث ،اربد – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2015، ص 96.
[5] . ينظر : كوبلستون ، تاريخ الفلسفة من بنتام الى راسل ، مج1 ، ترجمة : ص : 38.
[6] . ينظر : النشار ، مصطفى ، نظرية العلم الارسطية ، ص 21.
[7] . ينظر : المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، تحقيق : غلام رضا فياضي ، ص 157.
[8] . ينظر: مرسلي ، محمد ، دور منطق العرب في تطوير المنطق المعاصر ، ص 74-75.
[9] ، ينظر : الفارابي ، المنطقيات ، المجلد الاول تحقيق : محمد تقي دانش ، ص 96-97.
[10] . ينظر: مخالفة ايضا لما ذكره جميل صليبا بانها من القضايا الكلية عند المناطقة . ينظر : صليبا ، جميل ، دروس الفلسفة / المنطق ، ج2 ، كلية العلوم و الآداب ، دمشق – سوريا ، بدون طبعة و تاريخ ، ص 24.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

، فالحكم بالجنس او بالضحك ، لم يخص مفردا بعينه ، و انما شمل كل افراد الجنس ، و هي ما يطلق عليها ، بالقضية الطبيعية [1].

3. القضية المهملة : و منها ايضا ما كان الموضوع كليا ، لكن الحكم فيها ليس على الكلي بما هو كلي ، و انما على الكلي كعنوان ، و على الافراد بالفعل ، فهي لم يبن بها (كمية الافراد المحكوم عليهم) [2] وهي ما يطلق عليها بالقضية المهملة ، كقولهم الانسان ابيض ، و هي قضية خالية من العموم او الخصوص [3].

4. القضية الكلية : و ما زال البحث في القسمة يعتمد (الكلي) اساسا في تقسيمه ، فاذا كان الحكم على الكلي ، لكن لم يتم بها بيان مقدار المحكوم عليه ، فان كان الحكم على الكل : سميت القضية بالـ (القضية الكلية) ، و اشار ابن سينا الى ان هذه القضية ، يكون الحكم فيها ليس على الكل ، بمعنى انه جملة او كلي ، بل يكون على كل فرد من افراده : ((فليس معنى قولنا : كل انسان ، انه كل انسان جملة ، و لا الانسان الكلي ، بل انه كل واحد منهم حتى لا يشذ شيء))[4] .

5. القضية الجزئية : اما اذا كان الحكم على الجزئي ، أي على جزء من افراد الانسان ، و ليس الحكم على الكل ، مثل : بعض الناس شاعر ، فالحكم يخص بعض افراد الانسان ، و ليس جميعهم ، فهي قضية جزئية .

و هذا النظر بالحكم على الكلي او الجزء ، يقود البحث الى تقسيم آخر للقضايا ، جاء من النظر الى (الاسوار)[5]، او بالنظر الى كم و كيف القضية ، فسبق و تقدم ان الحكم ، اما ان يكون على الكل ، فهي القضية الكلية ، و اما ان يكون على الجزء ، فهي القضية الجزئية وكلتا القضيتان مسوران بسور الـ (الكل او البعض) ، ثم ان الحكم ، اما ان يعني اثبات شيء لشيء ، أي اثبت حكم كلي لمفهوم كلي ، او نفيه عنه ، او اثبات حكم كلي لجزء معين ، او نفيه عنه ، بمعنى ان نحكم على كل الموضوع او بعضه ، و هذا ما عبر عنه بـ (القضايا المحصورة) و التي قسمت على اربع قضايا :

1. اما ان تثبت الحكم على الكل : مثل : كل انسان حيوان ، وهذه كلية موجبة .
2. او ان يسلب الحكم و ينفيه عن كل الموضوع ، ليس كل انسان بطائر ، فهي الكلية السالبة .
3. او ان يكون الحكم مثبتا على بعض افراد الموضوع ، مثل : بعض الناس بريطانيون .وهي الجزئية الموجبة.
4. او يكون منفيا عن بعض افراد الموضوع ، مثل : بعض الناس ليسوا بعلماء ، و هي الجزئية السالبة .

و هذه الألقاط المتقدمة (كل ، بعض، ليس كل ، ليس بعض) هي ما يعبر عنها بالسور : ((و السلب و الايجاب ، يسمى كل واحد منهما كيفّة القضية ، و ما يدل عليه السور من بعض او كل يسمى كمية القضية))[6]، و هو ما عبر عنه بتقسيم القضية من حيث الكم و الكيف .

- تقسيم آخر للقضية :

و هناك لحاظ آخر تقسم به القضايا ، باعتبارها اما ان تكون قضايا بسيطة ، و اما ان تكون قضايا مركبة ، و القضايا البسيطة هي التي تم ذكرها في بداية البحث، و التي يطلق عليها بالقضايا الحملية ، او المحصورات الاربع و التي تقع في مورد اهتمام المنطقي ؛ و ذلك لان القياس انما يعتمد عليها و على تركيبها ، في استخلاصه للنتائج ، وفق ترتيب الحد الاوسط بين مقدماتها ، ، و نوع آخر من القضايا يعبر عنه بـ (القضايا المركبة)، و هي التي تتركب من قضايا بسيطة ، و اذا كان تركيب القضية الحملية مكون من موضوع و محمول ، فان القضايا المركبة و التي تعرف بالقضايا الشرطية ، اما ان تكون مركبة من قضايا شرطية متصلة ، او من منفصلة ، او من أحداهما و من الحملية ، او منهما فقط ، وتسمى القضية الاولى بالمقدم و الثانية بالتالي .

---

[1] . ينظر: ، ص 157-158.
[2] ، ينظر : المصدر نفسه ، ص 158 .
[3] . ينظر : الفارابي،، آخرون : موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، مكتبه لبنان –ناشرون ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1996، ص 625.
[4] . ابن سينا ، الشفاء ، القياس ، تحقيق : سعيد زايد ، ذوي القربى ، قم – ايران ، الطبعة الثانية ، 1436هـ ، ص
[5] . ينظر : الفارابي ، مصدر سابق ، ص 118.
[6] . ينظر : المصدر نفسه، ، ص 161- 162.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

جاءت التسمية بالقضايا المتصلة او المنفصلة من حيث نسبتها بعضها لبعض ، فهي اما ان يكون التالي ذو صلة بالمقدم ، او لا يكون بذي صلة ، و هو ايضا اما ان يكون سالبا او موجبا ، وكليا او جزئيا ، و لهذه القضايا اهمية كبيرة في المنطق : نظرية البحث الذي كتبه جون ديوي ، منطقا علميا جديدا ، يناسب الحياة العلمية الحاضرة و يستبدل به المنطق الارسطي القديم ، لكن هذه القضايا ، تختلف فيما بين المناطقة ، فالغاية من القضايا هو الوصول الى الحكم ، و ذلك يعتمد على صدق القضية المستخدمة ، و المنتظمة في النسق البرهاني ، و هذا ما يسلط الضوء عليه في اروقة البحث .

فالقضية الشرطية كما و تطرق البحث اليها ، اما ان تحكم بالاتصال بين المقدم و التالي ، بمعنى ان الثانية (التالي) يلزم عن الاولى (المقدم) ، تكون اداة الشرط في بداية القضية ، و جواب الشرط بل التالي في نهاية القضية ، مثل اذا درست اذن ستنجح ، هي ما يعبر عنها بالقضية اللزومية ،و هناك القضية الاتفاقية بشرط ان لا يكون التالي معلولا عن المقدم ، و هي ما يطلق عليها بالاتصالية ؛ لان الاتصال بين المقدم و التالي انما يكون اتصالا حقيقيا ، كأن يكون المقدم علة للتالي ، او ان يكون كل منهما معلولين لعلة واحدة ، مثل : اذا سخن الماء فانه يتبخر و يتمدد بالحرارة [1]، و هي قضايا قد يوجد فيها الاهمال و الحصر [2] : ((فالمتلازمة هي التي تؤلف منها الشرطية المتصلة))[3].

و النوع الاخر من القضايا الشرطية ، و هي التي لا يكون بين المقدم و التالي فيها اتصال حقيقي ، بل قد يكون بين القضيتين فيها و المجتمعين برباط الشرط تعاند و تنافر ، مثل : اذا كان الانسان حيوانا ، فهو اما ان يكون ماشيا او طائرا ، فهنا تعاند بين اطرافها ، اما ان يكون الانسان ماشيا ، و اما ان يكون طائرا ، و هذا ما يعبر عنه بـ (مانعة الخلو) ، أي لا تخلو من احد الطرفين ، اما نوعها الآخر مانعة الجمع فهي مثل : العدد اما زوج او فرد ، فهي تمنع انبسشضش13 تجمع بين الجمع و الفرد .

و يعتمد الثاني: على القياس ، القياس اما ان يكون مركبا من قضيتين حمليتين ، او من مركب من شرطيتين ، او من شرطية و حملية ، و جعلوا له قواعد ، له اشكال ، ولأشكاله ضروب ، اذا اعتمدها المنطقي ، استطاع ان يصل منها الى نتائج صادقة او واقعية .

المبحث الثاني : القضايا عند جون ديوي (المنطق الاداتي)

ان تعريف ديوي للقضية ، و كذلك طريقة تأليفها و تركيبها ، و انواعها ، ثم استخراج الحكم منها ، لمختلف بشكل كبير عنها عما في المنطق الارسطي او الكلاسيكي .

لم يكن تعريف القضية عنده كما هو سائدا في المنطق التقليدي ، بانها قول مركب من التصورات ، و اعتمد في تعريفه للقضية بما يقدم منهجا بحثيا منسقا في الأدائية التي اقترحها ، و التي كان همها الاول ، تحويل الموقف اللامحدد و اللامتعين ، الى موقف محدد و متعين ، و لا ريب ان هذا التحويل لا يعتمد على الاستدلال القياسي ، و الخروج من قضيتين بقضية تمثل النتيجة ، و لهذا جاء رأيه ناقدا لفكرة القضية الحملية في المنطق الارسطي ، فهو يهدف من تركيبة القضايا ، الوصول الى قضية تمكنه من الحكم على الموقف ، و هذا الحكم يعني تحويله للموقف من اللامتعين الى المتعين ، أي انه لا يشترط في القضية عنده شرط الاستغراق[4] في القضية الحملية ، بان يكون الموضوع مستغرقا بمحمول اوسع منه ، فيصدق الحمل ، و الا لم يكن الحمل ميسورا لاستخراج النتيجة منه وفق نظرية الفئات الارسطية ، التي صاغها في منطقه ، معتمدا على الكليات الخمسة في مباحثه .

و الفئة كمفهوم تختلف في النظريات المنطقية ، و كذا يختلف مقدار الاستفادة منها ، ، و هذا طبعا يؤدي الى اختلاف معناها ، فهي في المنطق الارسطي تعني (انتماء) فرد لنوع معين ، او انتماء نوع لجنس معين ، بحيث تكون الفئة (نوعا او جنسا) مستغرقا او (مجموعة) لكل الافراد الداخلة فيه ، و هذه الفئات على انواع حسب القضايا المزبورة ، فهناك فئة تضم عضوا واحدا ، كقولنا شاعر العرب ، فشاعر العرب فئة ، تضم عضوا واحدا و هو الجواهري ، و هناك فئة تضم اكثر من عضو مثل : الأنسان حيوان ، فجميع افراد الانسان يدخلون في فئة اوسع منه ، و هي الحيوانية ، و هناك فئة فارغة ، لا يوجد فيها أي عضو ، مثل : جبلا من ذهب ، فهي لا تنتمي

[1] . ينظر : المظفر، مصدر سابق، ص 183185. و ينظر ايضا : احمد ، عزمي طه السيد ، مصدر سابق ، ص 98.
[2] . ينظر : موسوعة مصطلحات علم المنطق ، مصدر سابق ، ص 618.
[3] . الفارابي ، مصدر سابق ، ص 79.
[4] . الاستغراق : ((اسم اصطلاحي ، يميز الطرق التي ترد بها الحدود في القضية الحملية ، فاذا كانت القضية تشير الى جميع اعضاء الفئة التي يدل عليها الحد ، لقيل عن القضية في هذه الحالة انها تستغرق هذا الحد ، و اذا لم يكن الامر كذلك ، كان هذا الحد غير مستغرق فيها)) مهران ، محمد ، مدخل الى المنطق الصوري ، دار الثقافة ، مصر ، بدون طبعة و لا تاريخ ، ص 14.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

لآية فئة الا الفئة الفارغة ، و جاءت اهمية الفئات نتيجة لدورها في البناء النسقي القياسي او الاستدلالي ، و كذلك للارتباط القوي بينها ، و بين القضية ، فكل قضية منطقية ، انما هي علاقة بين فئتين ، الانسان حيوان ، فتكون كل الموضوعات المنطقية قائمة في وجودها على منطق الفئات [1].

ومن مفهوم الفئة ، انتقد ديوي القضية الارسطية الحملية ، تبعا لاختلاف مفهوم الفئة عنده ، فالفئة لا تأتلف كما في المنطق الارسطي ، و التي عدها فئة مثالية ، مجردات في الذهن ، فمع اختلاف اعضاء الفئة فيما بينهم ، لكنهم مجتمعون في فئة ، فاحمد و زيد و خالد ، كلهم اناس ، مختلفون فيما بينهم ، لكنهم يشتركون معا في صفات تجمعهم و هي الانسانية ، فالإنسانية فئة ، لكن الفئة عند ديوي تأخذ مواصفات القضية الكلية عنده - و التي سيتطرق اليها البحث -، و هي قضايا تأخذ صورة القضية الشرطية أذا ...اذن ، و هي لا تتكون بشكل مفرد ، مع انها سمة تلتئم و تتم في الاتفاق النسقي مع قضاياه المتعددة ، ويكون لها وجودا واقعيا ، و ليس وجودا مثاليا ، فالفئة هي ما يكون القضايا الكلية ، و ليس انضمام مجموعة افراد الانواع ، او انواع لجنس [2] كما سيأتي .

و القضية عند ديوي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموقف ، و انتقاله من اللامتعين الى المتعين ، فهي ادوات و سيلية ، لا تتصف بالدوام ، و انما يصفها بانها مؤقتة ، و هي دائما تقع في الطريق الوسط ، بين المشكل و النتيجة ، او بين المشكل و الموقف المتعين ، فهي مقولات عقلية و فكرية ، تربط بين خطوات البحث (الاجراءات) التي يتخذها ، و بين العالم الخارجي ، أي بين الموجود و الخارج [3] : ((و ان القضايا ليست سوى تقديرات و تقويمات مؤقتة ، نزن بها كائنات الوجود الخارجي و تصورات العقل ، باعتبارهما وسيلتين لإقامة حكم اخير ، بمثابة حل موضوعي لموقف مشكل ، وبناء على ذلك ، فالقضايا تشكيلات رمزية ، على ان هذا الرمز لا هو رداء خارجي ، و لا هو شيء كامل و نهائي في ذاته))[4]

فالقضايا وكما يشير ديوي في نصه المتقدم ، ليس الا ادوات ، او اجراءات مؤقتة ، تعمل عمل الوسائل بين الموقف اللامتعين و المتعين ، غايته حل اشكال عرض البحث من اجله ، فهي عبارة عن رموز او وسائل تجريبية و قد وصف كوبلستون ، عملية البحث عند ديوي بانها تجريبية [5] ، أي ان القضايا ليست سوى ادوات تجريبية ادائية : ((فالقضايا بوجه عام الادوات الضرورية للوصول الى حكم نهائي له الاهمية الوجودية ، و يتم الوصول الى الحكم النهائي عن طريق سلسلة من احكام وسيطة)) [6].

تقسيم القضايا :

نظر ديوي الى القضايا على اساس التباين و التشابه بينها ، و الذي يفرضه المهمة التي تقوم بها القضية ، و هنا نجد ديوي يوضح : بان القضايا منها ما كانت وسيلة اجرائية ، و ان منها ما كانت مادية ، و من هذه الفروع ، تتفرع الفروع الاخرى ، على اساس ما يستخدم من طرق و موضوعات ، تمثل القضايا الفرعية ، و اشار الى ان هذه هي الفكرة الاساسية في مبحث القضايا [7].

فقسمة ديوي للقضايا لا تنبع من الكم و الكيف و الجهة كما عن ارسطو[8] ، لكنها اعتمدت عنده على السير المتبع المتبع بالبحث[9] ، لكن مع هذا الاختلاف في قسمة القضايا ، فهو عدها ، بأجمعها وسائل في الوصول الى الحكم ، و يبين في موضع آخر ، شارحا اهمية القضايا ، في كونها ادوات ، تخلص الى نتائج مؤقتة ، مستخلصة بدورها من بحوث تمهيدية ، و بعد التأكد منها تجريبيا ، تسجل هذه القضايا كنتائج[10] .

ثم انه نظر في قسمته للقضايا ايضا مع السير المتبع في البحث ، و كأنه شارحا لهذا المفهوم المصطنع و الجديد عنده ، ان القضايا انما تتناول اما وسائل مادية و اما وسائل منهجية ، بمعنى انها تنطلق اما من المقولات

---

[1] . ينظر : رشوان ، احمد ، منطق الفئات و جذوره الارسطية ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة القاهرة ، 2002، مخطوطة.

[2] . ينظر : ديوي ، جون ، المنطق : نظرية البحث ، ص 423-425.

[3] . ا ينظر : لمصدر نفسه ، ص 458.

[4] . المصدر نفسه ، ص 464.

[5] ، ينظر : كوبلستون ، فردريك ، تاريخ الفلسفة من بنتام الى راسل ، مج 8 ترجمة : محمود سيد احمد ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الاولى ، 2009ص 514.

[6] .المصدر نفسه ، ص 514.

[7] . ينظر : ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص464.

[8] ، ينظر : ماكوفلسكي ، تاريخ المنطق ، مصدر سابق ، ص 111.

[9] . ينظر : ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص 496.

[10] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 46.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

الوجودية التي تشير الى ظروف تحددها المشاهدة المبنية على التجارب ، و مقولة عقلية او فكرية ، تتألف من معان يتصل بعضها ببعض ، و عند القول معان فهي تفرقة لها عن المقولات الوجودية ، التي تشير الى العالم الخارجي ، لكن القضايا – الوسائل المنهجية يمكن ان تصدق على الموجودات الخارجية ، و هو هنا يستبدل المفهوم و المصداق الذي شاع في المنطق الارسطي بالوسائل المنهجية التي يمكن ان تنطبق على العالم الخارجي ، و هو يشترط بهذا الانطباق ، ان نجري نحن الاجراءات التي تعرضها علينا تلك المعاني عرضا على سبيل الإمكانات ، و بهذا تكون هاتان القضيتان (الوسائل المادية ، و الوسائل الاجرائية) مكملة احداهما للأخرى ، و يصف هذا التكامل ، بانه التقابل في الاداء ، و تقسيم العمل في البحث [1].

فالقضايا الموضوع: وسائل مادية و وسائل منهجية – اجرائية ، و هذا قد يوحي ان القضايا هي فقط على نوعين ، و ديوي فعلا يشير الى ذلك ، بان القضايا اما ان تكون قضايا موضوع ، او ان تكون قضايا محمول ، و هي انما تقوم على دورها الادائي في الحكم ، و النوع الاول من القسمين يهتم بمضمونات الاشياء ، و المقصود بمضمونات الاشياء الموضوع ، اما النوع الآخر و الذي لا يهتم بمضمونات الاشياء ، و انما بالإجراءات التي تحول الموقف اللامتعين الى موقف متعين ، و هي قضايا القسم الثاني ، التي اطلق عليها اسم : قضايا المحمول [2]، ومن هنا نجد و كما ذكرنا التفرعات التي تتفرع عن الاصلين التاليين : قضايا الموضوع ، و قضايا المحمول.

قضايا الموضوع :

1. قضايا الاشارة الى جزئي : و هي الاولى من قضايا الموضوع ، و التي تشير الى (صفة)، وقد يبدو ان هذا ، الشيء موجود ، تمكننا من القول ، بأن هذا حلو ، هذا مر ، بحضور فاعل للرابطة ، و التي هي فعل الكينونة (is) في اللغة الانكليزية ، و التي تربط بين الموضوع و صفته ، و قد قصد ديوي من هذه القضايا ، حدوث اجراء فعلي ، بانه تذوق لشيء ما ، اما ان يكون حلوا ، و اما ان يكون مرا ، و هذه الحلاوة و المرورة صفة ادركت بأجراء ، و ان كانت حسية ؛ لكنها لا تدرك بالحواس ؛ لان القول بالإدراك الحسي ، يؤدي الى الخلط بين الظروف السببية التي تحدث بها الاشارة الجزئية ، و بين الصورة المنطقية ، لان الغاية الاساسية من معرفة الحالة السببية ، ان تعرف بان الشيء هل هو مر او حلو ، و ماهي صفاته على وجه الدقة و التحديد [3] .

و هذا النوع من القضايا يعرف بالقضايا الشخصية ، او القضايا الذرية ، و التي اطلق عليها (فريجه) هذا الاسم ، و هي تعتبر الاصل في القضايا ، أي بمعنى ان لا قضايا متقدمة عليها ، فهي اول تركيب للقضايا ، و لا قضية قبلها [4].

و مثل هذه القضايا هي ما يشير الى الاشياء المفردة ، يمكن تمييزها عند ديوي ، بإضافة (هذا) او(هذه) اليها ، و الاضافة يمكن ان نستخدم معها (كذا) بشكل مريح ، و (كذا) هنا تربط بين (مفردين) و تقرن بينهما ، مثلا نقول : هذا بطل كهذا ، هذا احمر و (هذا) موضوعها [5]، و كما ان مثل هذه القضايا ، هي قضايا اولية سابقة في التركيب القضوي ، فهي كذلك لها الاسبقية في تحديد المشكلة ، و ما تزودنا به في مراحلها الاولية ، أي باعتبار ان كل من القضايا التي تشير الى جزئي ، هي معطى اساسي اولي من مراحل البحث الاول ، و شاهد من الشواهد التي تؤدي الى حل للمقترحات التي تغير الموقف اللامتعين الى موقف متعين[6].

2. قضايا عضوية الفرد في نوعه : النوع الثاني من القضايا ، لا يختلف كثيرا عن قضايا النوع الاول ، التي تشير الى جزئي ، لكن الفرق بينهما بعد ان يتحدا في المضمون ، هو ان القضايا التي تشير الى جزئي تحدد المشكلة ، اما هذا النوع لا يحددها ، و انما يقدم حلا لها ، بمعنى انها تمثيل الفرد لنوعه [7].

و من الاجدر عنده تسمية هذه القضايا بـ (قضايا عضوية الفرد في نوعه) ، بمعنى ان ينتهي الفرد الى نوع بعينه ، أي ان هناك سمة معينة ، تجعل هذا النوع داخلا في ضمن نوع بعينه ، بما يجعله عضوا فيه [8].

---

[1] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 458.
[2] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 465-466.
[3] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 467-469.
[4] . ينظر : مرسلي ، محمد ، درو منطق العرب في تطوير المنطق المعاصر ، وصدر سابق ، ص 75.
[5] . ينظر : ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص 405-406.
[6] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 467-46.
[7] . ينظر : المصدر نفسه ،ص 469.
[8] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 471.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

وهذه النظرة التي قدمها ديوي في القضايا التي تشير الى جزئي ، و التي موضوعها المفرد ، كانت نظريا مرفوضة عند ارسطو، فأرسطو لم يعتبر (الفرد) موضوعا للعمل([1]) ، و كما ان اشارة ديوي الى ان الصفة تميز كل نوع ، هي في جانب منها ، مشابهه لنظرية الفئة او الكليات الخمس ، التي قال بها ارسطو في منطقه ، و سار عليها الفلاسفة المسلمون من بعده ، فكل الافراد المشتركة بصفات مشتركة هي نوع ، و النوع يقع في مميز و هو (الجنس) ؛ لكن تمييز نوع من نوع ، لا يتم الا بالفصل ، فالفصل شابه السمة التي ادعى ديوي انها تميز او تدخل كل فرد في نوعه ، او انها ايضا تشابه الخاصة التي تميز الافراد عند دخولهم في نوع ، فاحمد شاعر ، و زيد كاتب ، كل منها خاصة ميزت الفرد عن باقي الافراد في نوعه ، بمعنى ، ان الذي نريد قوله بتوافر تشابه بين هذا النوع من القضايا الذي يشير الى دخول الفرد بنوعه ، وهذا التمايز اما يكون بالفصل او بالخاصة في المنطق الارسطي .

3. قضايا العلاقات بين الانواع (القضايا الجامعة):

ينظر ديوي الى شرط اساسي في هذه القضايا و هي انها تدخل نوعا في فئة اعلى منه ، أي تدخل الاقل شمولا في الاكثر شمولا ، و تحديدها للصفات الخاصة بهذا النوع ، التي تميز المفرد في هذا النوع ، و تجمعه مع مثيلاته ، مكونة نوعا [(2)] ، و هذا المعنى قريب جدا من كلية (الجنس) في المنطق الارسطي ، كفئة عليا تضم بين جنبيها انواعا متعددة ، و هذه القضية لها الكثير من الاهمية التي ستعرض في اخريات البحث ، و منها علاقتها مع القضايا الكلية ، التي هي من قضايا المحمول ، لكنه يظهر هنا فائدة منطقية ، و هي ترتيب السمات ترتيبا يخلق نوعا من التسلسل في النوع: ((حتى نصل الى النوع الذي هو اوسعها شمولا))[(3)]، وسيتطرق البحث الى فهم معنى السمة ، التي هي من ادوار القضية الكلية عنده في ضمن نطاق قضايا المحمول ؛ و لانها تخلق نوعا من التسلسل في النوع ، اطلق عليها ديوي ، بانها العلاقة بين الانواع ، فهو يقصد من هذه القضايا ، ان يدخل الانواع بعضها في بعض ، كما ينبغي ان تكون هذه الانواع متمايزة فيما بينها عد حصرها بنوع معين ، بمعنى : ((لابد من مجموعة من القضايا موجبة و سالبة تسير معا جنبا الى جنب))[(4)]، فهناك مجموعة من القضايا التي تؤيد النوع في تداخلاته مع بعضه البعض ، لتكون نوعا اوسع ، و هذه قضايا ايجابية ، و هناك نوعا آخر من القضايا يعزلها عن غيرها ، فهي قضايا سلبية ، و بذلك نستطيع تحديد الانواع المتداخلة ، و التي تكون لها قضايا تدل عليها بشكل اكبر ، فهو يتحاشا ان يداخل ما هو ضيق بما هو اوسع او بالعكس [(5)].

وسبق انه ذكر في صدر هذا الموضوع ، بان هذه القضايا تعتمد على ادخال نوع في نوع حسب السعة ، نجد ان ديوي يقدم نقدا لنظرية (التصنيف) و التي يدخل بها ارسطو افرادا في انواع و من دون اعتماد (المشاهدة) ، و المباينة و المقارنة بين القضايا ، مما تشكل النظرية الارسطية (ابهاما) عند اسقاطها على الوسلية و الادائية : ((ان تفسير كافة القضايا على اساس تصنيف الافراد او على اساس محل الصفة على موضوعها ، او تفسيرها على اساس الماصدق و او على اساس المفهوم و انما هو تفسير يبهم طبعنها الوسيلية و الادائية))[(6)].

4. النوع الرابع القضايا الشرطية التي تعبر عن حقائق عرضية : من القضايا التي ترد موضوعا هي القضايا الشرطية ، التي وصفها بانها تعبر عن حقائق عرضية ، و هذا النوع من القضايا يكون على شكل رابطة شرطية ، و تظهر فيها ادوات الشرط و جوابه (اذا – اذن) و اداة الشرط و صفة مشتركة بين قضايا الموضوع التي تعبر عن حقائق عرضية ، و بين قضايا الكلية (التي هي من قضايا المحمول)

لكنهما متمايزان ، واساس التمايز اعتماد هذا النوع من القضايا على صورة فردية ، او تشير الى مفرد ، كما في ظاهرها ، و التعبير عن قضايا ذات الصورة الفردية ، أي انها تعبر او تبحث عن قضايا وجودية الشيء ، التي اعدت اساسا لحل مشكلة ما ، فمثل القضايا الشرطية لا تقرر شيئا ما ؛ لكنها تثير مشكلة او توحي بمشكلة [(7)].

و هذه القضية كالقضايا الشرطية في المنطق الارسطي او الصوري من حيث شمولها على مفهوم المقدم و التالي ، و الدال على نسبة بينهما و هو الرابطة [(8)]، لكن الفرق بين الشرطية التي في المنطق الارسطي ، و هذا النوع

---

[1] . ينظر : بلانشي ، روبير ، المنطق و تاريخه من ارسطو حتى راسل ، مصدر سابق ، ص 46.
[2] . ينظر : ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص 473.
[3] . المصدر نفسه ، ص 474.
[4] . المصدر نفسه ، ص 475.
[5] . ينظر : المصدر نفسه و ص 476.
[6] . المصدر نفسه ، ص 480.
[7] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 480-481.
[8] . ينظر : المظفر ، المنطق ،مصدر سابق ، ص 156.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

الذي صنفه ديوي ، ان القضايا في المنطق الارســطي هي ما تتكون من قضايا [1]، أي من قضايا حملية ؛ لكنها عند ديوي لا تتألف الا من المفرد ، الذي يشير الى حالة او صفة وجودية تثير مشكلة ما ، ومحاولا ايجاد حلا لها ، و يضرب لذلك مقلا : ((اذا استمر هذا الجفاف ، فسيجئ المحصول غاية في القلة ، و القضية اذا سقط هذا ، فربما اعقب سقوطه انفجار))[2] ، فهي اذن قضايا مشاكل و حل ، و تشير في الوقت ذاته الى الوجود الفعلي [3].
[3].

ومن جانب آخر ، فان ديوي يفرق بين القضايا الشرطية الواردة في المنطق نظرية البحث ، و بينها في المنطق الارسطي ، فهو يجعل من قضاياه ما تشير الى الزمان و المكان المعين[4] فهناك بعض القضايا المزدوجة الاستخدام بين الخارج و بين لغة العلم ، فهي اذن اشارة الى زمان و مكان محدد ؛ لكنها مرة تدل على وجود خارجي ، واخرى تدل على وجود ذهني ،و الكلمة التي ستعمل في الوجود الذهني ، هي ما يكون علاقة منطقية : ((ففي قضايا كهذه [الوجود الذهني] يكون معنى اذا و حين هو العلاقة القائمة بين افكار ذهنية ، لا العلاقة القائمة بين وقائع وجودية او زمانية مكانية ، و اما اذا استعملنا كلمة "ظروف" فهي الان تشير الى علاقة منطقية لا الى احوال وجودية))[5].

5. القضايا المحمول: الحقائق العرضية ، و هو نوع يرتبط نوعا بالقضايا الكلية التي سيأتي عليها البحث، و دور النفي و الايجاب في تحصيلها ، لكن في مثل هذا النوع ' لا تلعب سوى علاقة النفي دورها في تكوين القضية المزبورة ، و هي تقوم بسلب القضايا الجامعة (النوع الثالث من القضايا الخاصة بالموضوع) ما لا يرتبط بها ، و اطلق عليها اسم القضايا العرضية ؛ لأنها لا تثبت شيئا للأشياء الوجودية ، و هي ايضا موصوفة بالعرضية ؛لأنها مرتبطة بالتبادل المادي ، الذي يجري على القضية الواحدة[6].

قضايا المحمول :

بعد ان تم استعراض قضايا الموضوع ، نستعرض النوع الثاني من القضايا ، وهو قضايا المحمول و اهمها :

1. القضايا الكلية :

وصف ديوي القضية الكلية بانها طريقة فعل ، و هي بذلك ، و ان كانت من القضايا الاجرائية ؛ لكنها ليست مجرد صياغة للطريقة ، بقدر ما انها فعلا يقوم به الانسان ، و يجريه لغرض الوصول الى مضمون القضية ، و هي بنفس الوقت ، المهمة التي نصل بها الى القضايا الجامعة ، و قد وصف ديوي هذه الطرائق و الاجراءات ، بانها طرائق ممكنة ، وصفة الامكان تجعل منها (إمكانيات) لان تستخدم كطرائق في تجارب ، او افعالا اخرى قادمة ، و هي طرائق فعل ، كي يميزها عن الاقعال المفردة ، و الاجراءات الجزئية ، و بهذه الشاكلة تكسب صورتها المنطقية [7].

و لا تعد القضية كلية ، اذا لم يتمكن من وضعها بانها طرائق عمل ، و ان تأخذ ايضا صورة القضية الشرطية (اذا ...اذن) ، و رسم هذه العبارة ، بان تكون لها حدود تبينها ، و ليست مجرد صورة مجردة ، و انما حدود ترتبط بالزمن و الوجود ، بمعنى ان يكون تال بعد (اذا) سابق زمنيا لما بعد (اذن)[8]، فهو مثلا يبحث عن كون الحديد – –حديدا ، و الحديد الثانية (صفة) و هي قضية جامعة ، فاذا تعرض الى النار فهو اذن حديد ، و اذا تسخن فهو اذن حديد، و اذا تمدد فهو اذن حديد ، و اذا انصهر.... و اذا لم ينكمش فهو اذان حديد ، و هكذا ايجابا و سلبا لمجموعة من القضايا ، بتجريدها او تحويلها الى مجموعة قضايا ، عندما ننظر الى موقف لم يتعين بعد ، و هذا يفهم منه ايضا ، ان القضايا الكلية ، لا توصف بالكلية الا اذا كانت على شكل نسق ، و التي يكون بينها علاقة لزوم ، ليصل من هذه العلاقة الى المقارنة و التفرقة بين هذه القضايا و القضايا الجزئية ، فالقضايا الاخيرة كما تبين ، تقدم حلولا لمشاكل قائمة ، تشير اليها بكونها امرا مفردا، و هي بذلك مستقلة الواحدة عن الاخرى ، في حين ، ان القضايا الكلية لا تشكل بمفردها معنى معين ، و انما يكون لها معنى ، حين تجتمع في نسق مع قضايا

[1] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 155.
[2] . . ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص 480.
[3] ، ينظر : المصدر نفسه ، ص 482.
[4] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 481.
[5] . المصدر نفسه ، ص 416-417.
[6] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 482.
[7] . ينظر : المصدر نفسه ، 439.
[8] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 440.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

اخرى ، و هي لا تنفصل ابدا عن بعضها البعض ، لكونها سمات تدل على شيء وجودي ، يندرج في نوعه بصفته (قضية)[1].

اذ ان ديوي يشترط في القضايا الكلية : عنصر الزمن ، و ان تكون وجودية ، و ان تكون بينها علاقة لزوم ، لذلك يرفض وصف القضايا التالية بانها كلية : (("اذا ما انتهكت حرمة ملكية خاصة ، اذن تعرض المنتهك للعقوبة" فالحدود هنا مجردة ، و لا علاقة زمانية بينها ، و القضية مثل " اذا كان الشكل المستوي مثلثا ، اذن مجموع زواياه الداخلية الثلاث يساوي زاويتين قائمتين "فأنها مع امكانية تحديد عامل الزمن فيها ، لكنها لا تشير الى وصف وجودي)) [2]. و ببيان آخر ، بالانفصالية: التي يمكن بها وصف القضية ، بالقضية الكلية بانها ادائية ، او ما عناه ؛ ((الادائية القضية الكلية))[3]، و هي ان تضع شروطا معينة ، تركيز بها العنصر الوجودي عن عنصرا وجوديا آخر ، و ذلك بضرب من الاجراءات العملية التي تمكن الباحث من وصف العنصر الوجودي بما يناسبه ، بحيث يكون التناسق بين المقدم و التالي تناسقا يؤدي الى صدق الفرض الشرطي : ((علما ان تلك النتائج الفعلية هي النتائج الوحيدة التي تستوفي مقتضيات الفرض الشرطي))[4].

لكن نلحظ في المنطق نظرية البحث ، توارد مصطلحين ، الأول : القضية الكلية ، و الثاني القضية الكلية المجردة ، فما الفرق بينهما ، و الامر سهل جدا ، فهو جعل من القضايا الكلية ادوات اجرائية – ادائية ، تعبر عن الفعل ، و هي قضايا اجراءات ؛ لكنها توصف بالمجردة عندما تبقى هذه الاجراءات من دون تنفيذ [5].

2. القضايا الكلية الانفصالية :

و هنا يبدو ان ديوي قسم القضايا الكلية على قسمين ، و جعل احد الاقسام موصوفا بالانفصالية ، و قد نبه سابقا على ذلك في مثل قضية المثلث ، فهي قضايا ، و ان كان يبدو فيها مفهوم المقدم و التالي ؛ لكنها ليس لها اجراءات فعلية او ادائية ، و يعبر عن هذا المعنى بمعنى اوسع ، انها لا تكون قضية مسورة(مشمول في) ففي الحديد ،مثلا : يمكن القول انه مشمول بالتمدد ، او مشمول بالتسخين ، واو انه مشمول بالانصهار ؛ لكن في مثال المثلث لا يمكن ان نقول انه مشمول بان زواياه تساوي 180 درجة ، فهذا الوصف لا يمثل شمولا او احتواء في ، كما يشبه الاحتواء بوجود الابقار - احتوائها – في الحقل[6] : ((فالاشتمال معناه ، ان يكون المشتمل جزء لا يتجزأ من قاعدة يمكن العمل بمقتضاها ، و عند تطبيق هذه القاعدة ، فأنها ستقرر أي الاشياء يقع داخل نطاق اجرائها ، و عندئذ يكون اخراج شيء من ذلك النظام ، معناه استبعاده عن بدل انطباق القاعدة))[7].

3. قضايا العلاقات :

وهي من انواع قضايا المحمول ، و العلاقات التي يبحثها هنا ، ليس العلاقة في مثل القضايا التي عالجها راسل من المدينة س قرب المدينة ص، و انما تكون هذه العلاقات –قضايا فيما يتم تحقيقه مما عبر عنه بانه قضايا شرطية ، التي تمثل العلاقة بين الانواع فحسب [8] .

العلاقة بين القضايا الجامعة و القضايا الكلية :

يبدو ان صلب الموضوع الذي يبحثه ديوي هو العلاقة بين القضيتين اعلاه ، و التي من جرائها ، يتمكن ديوي من الوصول الى تحديد الموقف اولا ، و من ثم الوصول الى النتيجة ثانيا ، بتكوين سمات _ و السمات هي القضايا الكلية التي تبث شيئا وجوديا ، و الشيء الوجودي هو (القضية الجامعة) و هو كالتالي :

سبق و ان بين ديوي ، ان القضايا في الغالب ، يكون موضوعها هذا ، او يشار بكذا و كذا ، و كلما تزداد القرائن على ان هذا كذا و كذا ، تحددت و عن طريق الزمن للأشياء الخارجية وجودها الفعلي ، فالموجود بالفعل ، تدل عليه مجموعة من البيانات و العلاقات ، و التي نستدل منها عليه ، شرط ان تكون هذه الدلالات و الاستدلالات متعددة ، و ان تكون كذلك منتزعة من مشاهدة [9]، حتى تكون لدينا تعميمات ، عندما نقول هذا حديد ، تميزا له عن الذهب ، هذه التعميمات ، بطبيعة الحال، بحاجة الى نوع من السمات المقترنة بها ، و التي يصفها على انها

[1] . ينظر : المصدر فسه ، ص 485.
[2] . المصدر نفسه . ص 440.
[3] . المصدر نفسه ، ص 441.
[4] . المصدر نفسه ص 441.
[5] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 485.
[6] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 491.
[7] . المصدر نفسه ،ص 492.
[8] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 494-495.
[9] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 414.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

انواع : ((ان الخصائص تصبح سمات تعين نوعا ما))[1] ، و هنا تكون الحقيقة جزء مجموعة من الاجراءات و و التي توصف بانها عامة ، و انها جاءت من الطرائق المختلفة للتغيير و الفعل[2] ، فهنا يريد ديوي ، ان يبين ، ان هنا كمجموعة من المفاهيم التي اطلق عليها الانواع الطبيعية ، او الفئات المنطقية ، و التي تتكون منها صفة التعميم ، مع انه يطلق على هذه الفئات اسم المقولات ، حتى لا يقع الخلط بينها ، و بين الكليات في الدراسات المنطقية ، عادا ذلك خطا شائعا وقع في الكثيرون ، اذ ان هناك طرائق و معالجات تبحث عن سمات الكائن بالفعل ، و هذه السمات تعرف ان الشيء يكون كذا و كذا ، يطلق عليها ديوي اسم القضـــايا الكلية [3].

فالقضايا الجامعة هي : ((التي تقال على الانواع ، او عن الفئات ، حين نعني بهذه الكلمة (انواعا)...بالمعنى الذي تكون به الانواع جامعة كذلك))[4] ، اما القضايا الكلية فهي : ((القضايا التي تحصل مادتها من الاجراءات التي تقرر لنا مجموعة من السمات ، علما ان السمات التي توصف نوعا ما اسم القضايا الكلية))[5].

لكن كيف تنشأ التعميمات التي تولد السمات عند ديوي ؟

يشير ديوي الى ان التعميمات تتولد كونها وسائل سلوكية تثبت مادة وجودية ، تنشأ من الثقافة التي تزود الانسان و عن طريق اللغة ، بمجموعة من الوسائل المتعددة تنوعا و عددا ، و هذه الوسائل هي عبارة عن مجموعة من الطرق التي يستخدمها الانسان ، محاولة منه لفحص هذه المشاكل ، و ايجاد الحلول لها ، و هي تعتمد في الاساس الذوق الفطري ، الذي ينظم اعتقادات و افعال الناس من ناحية قبولها او عدم قبولها ، ان هذه الاعتقادات تكون وليدة العادة و العرف ، فأنها لا يمكن ان توصف بالشك او بالنقد ، بمعنى ان ثباتها و يقينيتها ، انما تتأتى من القوانين الخاضعة في نشوئها للعرف و العادة ، و قد عدها ديوي (قواعد مرعية) ، أي انها لا تخضع بذاتها للتعليل او الاختبار ، و الا لوقعنا في الدور[6]، أي انه يجعل من هذه القواعد العرفية بديهيات عامة ، تسند اليها السمات ، التي توصل الى التعميم و تساعد من زاوية اخرى بتثبيت الانواع .

علاقة السمات بالقضايا الجامعة :

تعتمد القضايا الجامعة على السمات ، التي تحددها لتميز الانواع بها ، و هي تعتمد في اساس وجودها على المجال الادراكي ، لكن على اية اساس يقوم الادراك برفض سمات و قبول سمات أخرى ؟ بمعنى هل ان السمات التي تقع خلال فروض البحث تمكن الباحث من ان يأخذ بها ؟ ام ان هناك سمات ذات خصائص معينة و شروط معينة ؟ يشترط ديوي ان تكون السمات ، ذات وجه يفيد اولا ، و يوجه الاستدلال ثانيا في عالم الوجود الخارجي : ((فلولا فكرة السمات المتعلق بعضها ببعض ، لما عرف الباحث عن أي شيء يبحث ، و لا كيف يقدر ما عساه ان يجده في بحثه))[7]، و عليه يكون اختيار السمات و ترتيبها على اساس المهمة التي تؤديها في البحث ، و وفي تقوية و توجيه الاستدلال في العالم الخارجي ، و لهذا فهو يؤكد : ((و بعبارة أخرى ، فلئن كانت كل سمة مميزة ، صفة ، فليست كل صفة هي من السمات ، فلا تكون الصفة سمة بذاتها و في ذاتها ، او لمجرد كونها قائمة في الوجود الفعلي ، فالصفات كائنة في الوجود الخارجي ، و هي تنشأ و تفنى بفعل ظروف وجودية ، اما اذا اردنا للصفة ان تكون سمة ، فلابد من استخدامها من حيث هي علاقة او مميز دال))[8]، و المهمة الثانية للصفة كي تكون سمة ، هي في تدعيمها للاستدلال[9] .

العلاقة اذن بين القضايا الجامعة و الكلية هي علاقة بين الوسائل المادية الوسائل المنهجية كما يصورها ديوي ، و التي تصل الى نتيجة و هي (الحكم) ، و هي ما تكون الحكم النهائي[10]. و الحكم هو ما يحول الموقف (المشكل) من موقف غير محدد الى موقف محدد ، و هو ايضا ما يمثل موضوع و محمول القضية ، التي لابد لها ان تصاغ على شكل (قضية) موضوعها هو المادة التي تعرضها القضايا الكلية ، بكونها مجموعة من الاجراءات المتخذة ، و التي تمثل بنفس الوقت (محمول) هذه القضية ، فالقضية موضوع و محمول ، الموضوع هو القضايا الجامعة ، و المحمول هو القضايا – الاجراءات – الكلية التي تساهم كسمات في تثبيت الصفات للحقائق الوجودية

---

1 . المصدر نفسه ، ص 415.
2 . ينظر : المصدر نفسه ، ص 415.
3 . ينظر : المصدر نفسه ، ص 416.
4 . المصدر نفسه ، ص 416.
5 . المصدر نفسه ، ص416.
6 . ينظر : المصدر نفسه ،ص 430-431.
7 . المصدر نفسه ، ص 435-436.
8 . المصدر نفسه ، ص 437.
9 . ينظر : المصدر نفسه ، ص 438.
10 . ينظر : المصدر نفسه ، ص 443.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

، للشيء في الواقع الخارجي ، على ان هذه الصفات تساند بعضها البعض ، فلا يمكن ان تكون القضية الواحدة – أي القضية الكلية ، لا يمكن لها ان قضية صادقة للقضايا الجامعة ، بل لابد لها من ان تساندها مجموعة من القضايا الاجرائية – الادائية ، و التي تخدم البحث بسيره حتى تكون اولا شواهد على الموجودات الخارجية ، و من ثم اساس لتقويم اجراءات جديدة و التي تتم عن طريق الاستدلال[1].. و نتفق مع كوبلستون ، الذي وصف ادائية ديوي بانها صورة متطورة من العلاقة بين المثير و الاستجابة من تفاعل الانسان مع بيئته ، يتوافر فيها الموقف على اشكال ، يستدعي البحث و التفكير ، و عليه فان كوبلستون ، ينقد اعتماد ادائية ديوي على انها تعين على النشاط و الفاعلية ، بل انها بحد ذاتها نشاط و فاعلية يحدث في البيئة [2].

ثم ان ديوي يستخدم مصطلح التجريبي و علاقته بالعقلي ، و يصف العلاقة بين القضايا الكلية (التجريبية) و العقلية (الجامعة) ، فالتجريب بالمعنى الاعم ، هو السمات التي تعبر عن (القضايا الجامعة) ، و بهذا المعنى يرتبط التجريبي مع العقلي ، و يضاد التجريبي للنظري و الفكري ، و هذه الحالة فقط – الاتحاد بين التجريبي و العقلي – هي ما يكون (القضايا الشرطية) عند الاتحاد بينهما[3].

دور الواقع الخارجي في تكوين القضايا :

يبين ديوي ان للقضايا دور كبير على الواقع الخارجي ؛ لان الفروض – التي هي سمات ، الصفات المحددة للشيء في الخارج ، هي ما تثبت الوقائع الخارجية ، ومن ثم تكوينها و صيرورتها (نوعا) ، فما يحتاج اليه الفرض كي يكون سمة ، هو الواقع الخارجي ، الذي وصفه ديوي بالمهم و العنيد ، و ذلك ؛لأنه لا يتغير وفق ما تشتهيه ذاتية الباحث [4].

ما هي الغاية من بحث القضايا :

لابد ان نعرف ، ان الغاية التي يتوخاها ديوي من بحث القضايا ، هو الوصول الى مفهوم الحكم و تحليله ، و ذلك عن طريق تحويل الموقف اللامحدد و اللامتعين ، الى موقف محدد ومتعين ، لكن كيف يتم ذلك ؟ في معرض تحويله عن القضايا الكلية ، و التي ينوي من جراءها الوصول الى موقف ، او حكم ، او قضايا جامعة فان ذلك لا يتم الا بطريق التبديل للقضايا الكلية ، و ملاحظة ما يوصله هذا التبديل من نتائج ، و عملية التبديل ، عبر عنها بانها عملية مقارنة و مباينة ، و هو الاجراء الرئيس الذي نتبعه في تعديل المواقف ، و التي نجد انفسنا امامها اول الامر ، اما بالمقارنة فهي الاسم الذي يطلقه ديوي على كافة العمليات التي يراكم بها المادة بعضها فوق بعض حتى يسير البحث [5]، و الغاية المتوخاة من هذه المقارنة و المباينة انما تتم عن طريق (النفي و الاثبات) ، بمعنى بمعنى مدى صلاحية او عدم صلاحية (السمات- القضايا الكلية) في تكوين الحكم على القضايا الجامعة [6]. لكنه اشترط ان تكون عمليتي المقارنة و المبادلة ، ليست بالأمور العقلية الذهنية ، وانما تكون امور ادائية ، يتحقق بها الوصول الى الحكم [7]، فالحكم عنده يعتمد على [8]:

1. فترة زمنية سابقة عليه ، فالحقيقة هي ما تنتج البحث ، و ما يثبته البحث هو الحكم الذي يصل اليه ، و الخبرة عند اتصال زمني .
2. الحكم يعتمد علة مبدأ الاتصال ، و مبدأ الاتصال يعني تتابع الاحكام التي تتكون منها المعرفة .
3. انه لا يمانع من ان يستغل كل بحث من الابحاث السابقة عليه .

مبدأ الاتصال يعني تتابع الاحكام ، و التي تتكون منها المعرفة و يمكن لكل بحث قادم ، ان يعتمد على نتاج البحث السابق ، او الابحاث السابقة ، ، حتى تتكون ابحاث جديدة ، يمكن قبولها ، بما يصاغ لها من قضايا هي سنة طبيعية غريزية ، فالنمو العقلي للفرد يجده ديوي يعتمد على افكار سابقة ، يصل منها للأفكار الحالية ، وكذلك المعرفة التاريخية لا تنمو الا بالاعتماد على معرفة سابقة ، و قد وصفها بانها طرق صائبة لإنتاج البرهان [9].

اذن هذا الترتيب ، الذي وصفه بانه لابد ان يكون (صارما) في ترتيب القضايا ، غرضه ان تكون القضايا منتجة ، بمعنى ان تلزم القضية من قضية اخرى ، و يشترط في هذا الالزام ، ان تكون القضية المنتجة بقوة القضية التي

---

[1] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 4422-443.
[2] . ينظر : كوبلستون ، تاريخ الفلسفة ، مصدر سابق ، مج8، ص 510-511.
[3] . ينظر : ديوي ، المنطق نظرية بحث ، مصدر سابق ، ص 4894.
[4] . ينظر : المصدر نفسه ،ص 432.
[5] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 457.
[6] . ينظر : المصدر نفسه ، 457. ص 463.
[7] . ينظر : المصدر نفسه ،ص 458.
[8] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 402-404..
[9] . ينظر : المصدر نفسه ، ص 405.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

تنتج عنها ، منطقيا ، و هذا النوع اسماه ديوي بالقضايا ذات الحد الواحد ، كما في القضايا الجزيئة او الكلية النسقية اذا كانت مفردة ، وقضايا ذات حدين عندما تتألف من اكثر من قضية ، مقدم و تال .

الصدق و الكذب في القضايا :

لا يرتضي ديوي الصدق و الكذب في القضايا ، فهي و ان كانت وسائل اجرائية تحول السمات المشتركة الى حكم ،فان المقارنة و المبادلة تتشابه و تختلف على ما تقدمه من مهمة تعد وسيلة اجرائية ، وفق الطرق المستخدمة ، فعليه لا توصف بالصدق او بالكذب ، و انما وصفها بانها قضايا نافعة او ليست بنافعة[1].

و هذا ما دفع كوبلستون ايضا ، لوصف الموقف التجريبي عند ديوي بانه موقفا مستمرا في التفكير ، و ان النشاط الفلسفي فيه نشاط يوصف بالصدق ، يحول الموقف اللامحدد الى موقف محدد ، لكن اذا وصف النشاط بالصدق ، و ان القضايا ادوات اجرائية متغيرة وفق حاجة الانسان و البيئة فان النتائج لا توصف باليقين ، لان معيار الصحة ما يصل اليه البحث من حل للأشكال[2]، لا مطابقة او عدمها للواقع الخارجي .

خلاصة البحث :

ان ديوي استخدم القضايا ، و القضايا التي اعطاها صفة الشرط و التي تكون السمات لاتبات الاشياء الخارجية ، و عارض بذلك المنطق الارسطي في قسمته للقضايا و عدها بعيدة عن لغة العلم اليوم و واعتمد في الوصول الى الحكم على قضايا الموضوع و المحمول ، و هي القضايا الجامعة و الكلية ، التي تكون وفق منهج العلم عنده .

المصادر و المراجع

1. ابن سينا ، الشفاء ، القياس ، تحقيق : سعيد زايد ، ذوي القربى ، قم – ايران ، الطبعة الثانية ، 1436هـ .
2. احمد ، عزمي طه السيد ، المدخل الى علم المنطق ، عالم الكتب الحديث ،اربد – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2015.
3. ارسطو ، المنطق ، كتاب العبارة ، تحقيق : فريد جبر ، دار الفكر اللبناني ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1999.
4. بلانشي ، روبير ، المنطق و تاريخه من ارسطو حتى راسل ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، بدون طبعة و لا تاريخ .
5. جبر، فريد ، آخرون : موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، مكتبه لبنان –ناشرون ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1996، ص 625.
6. ديوي ، جون ، المنطق : نظرية البحث ، ترجمة : زكي نجيب محمود ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الثانية ، 2018.
7. رشوان ، احمد ، منطق الفئات و جذوره الارسطية ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة القاهرة ، 2002، مخطوطة.
8. الفارابي ،ابو نصر محمد بن محمد ، المنطقيات ، المجلد الاول تحقيق : محمد تقي دانش ، منشورات اية الله المرعشي ، قم – ايران ، الطبعة الثانية ، 2012.
9. كوبلستون ، تاريخ الفلسفة ، مج1 ، ترجمة : امام عبد الفتاح امام ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة – مصر ، الطبعة الاولى ، 2002 .
10. كوبلستون ، فردريك ، تاريخ الفلسفة من بنتام الى راسل ، مج 8 ترجمة : محمود سيد احمد ، المركز القومي للترجمة ، الطبعة الاولى ، 2009.
11. ماكوفلسكي ،الكسندر ، تاريخ علم المنطق ، ترجمة : نديم علاء الدين ، دار الفارابي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، 1987
12. مرسلي ، محمد ، دور منطق العرب في تطوير المنطق المعاصر ، دار توبقال ، الدار البيضاء – المغرب ، الطبعة الاولى ، 24.
13. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، تحقيق : غلام رضا فياضي ، مؤسسة النشر الاسلامي ، قم – ايران ، الطبعة الثالثة ، 1424.

[1] . ينظر : المصدر نفسه ،ص 465.
[2] . ينظر : كوبلستون ، تاريخ الفلسفة ، مج8، مصدر سابق ، ص 517و 524.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.15.2022.270 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (15) September 2022 العدد (15) سبتمبر 2022

14. النشار ، علي سامي ، المنطق الصوري من ارسطو حتى ايامنا الحاضرة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
15. النشار ، مصطفى ، نظرية العلم الارسطية ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1995.